



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المنتدى السنوي لفلسطين 2023

28-30 كانون الثاني/يناير 2023

نص محاضرة الدكتور عزمي بشارة
في افتتاح المنتدى

عزمي بشارة

النص الكامل لمحاضرة الدكتور عزمي بشارة

في افتتاح المنتدى السنوي لفلسطين 2023

الدوحة - 28 كانون الثاني/يناير 2023

المنتدى السنوي لفلسطين: خلفيات الفكرة واعتباراتها

يجسد انعقاد هذا المنتدى السنوي، الذي فُكرنا ملياً في الحاجة إلى إنشائه، ثلاثة اعتبارات أساسية:

أولها، إمكانية عقده بوجود غزارة في الأبحاث المتعلقة بفلسطين تاريخياً وحاضرًا، بلدًا/ وطنًا ومجتمعًا، التي لم تعد تقتصر على مؤسسات بحثية وجامعية فلسطينية، ولم يعد إنتاجها في الجامعات الغربية وصدورها في دور النشر الأكاديمية والدوريات المتخصصة يُعتبر استثناءً.

وهذه ظاهرة جديدة يحار المرء في تصنيفها؛ فقد ترى مقارنة متشائمة أنها تؤشر إلى أن قضية فلسطين أصبحت جزءًا من التاريخ، ومن ثمّ، فإنّ البحث فيها في الجامعات الغربية من منطلق الانحياز إلى السكان الأصليين لا يزج المؤسسات الأكاديمية الغربية، بل يغنيها بالتنوّع، ولا سيما في إطار ثقافات فرعية أكاديمية داخل الجامعات مثل ما بعد الكولونيالية، ونقد الاستعمار، والدراسات الجندرية، ولكن من دون إسقاطات سياسية مهمّة على مستوى مواقف الدول في سياستها الخارجية.

وقد تعدّها مقارنة أخرى دليلاً على تغيير نوعي ناجم عن استمرار لبرلة الأكاديمية الغربية المهددة من اليمين الشعبوي، وتراكم كمّي متمثل بازدياد ملحوظ في أعداد الأكاديميين الفلسطينيين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والذين يستخدمون أدوات البحث العلمية ومناهجه، للبحث في قضايا شعبهم وإثارتها بهذا الأسلوب على المستوى الأكاديمي. وقد انتشروا في المؤسسات الأكاديمية وفي العديد من الجامعات في مختلف أنحاء العالم، وحتى في أقسام دراسات الشرق الأوسط التي كاد الخطاب الإسرائيلي الرسمي يسيطر عليها حين يتعلق الأمر بفلسطين وتاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي.

وتخطر في البال تفسيرات أخرى، ولكن بدا لنا حين فُكرنا في هذا المنتدى أن هذه الظاهرة مهمّة على كل حال، وأن تغيير الخطاب الأكاديمي بشأن فلسطين في الغرب والشرق أمرٌ في غاية الأهمية. وحتى لو لم تكن له آثار سياسية مباشرة، فإنه يؤثر في الثقافة السياسية والرأي العام من خلال حلقات وسيطة متعددة، تنفذ إلى وعي المتخصصين بما يسمى «قضايا الشرق الأوسط»، الذين تُرَفّد بهم المؤسسات الإعلامية أو التعليمية، وحتى المستويات الصانعة للقرار، وينتج الخبرات المتحررة من الرواسم الصهيونية المبتذلة عن فلسطين والعرب، ويسهم في تقويض هيمنة الخطاب الإسرائيلي على قطاع ما يسمّى المحللين والخبراء في الغرب.

وأكرر هنا كلاماً سابقاً لي عن الباحث الذي يجمع بين الموضوعية بوصفها مسألةً متعلقةً بالمنهج العلمي، والانحياز بوصفه مسألةً أخلاقية، ولا تناقض بين الأمرين مطلقاً. يمكننا أن نكون موضوعيين في منهج البحث

ومحازين معيارياً. فمثلاً، اعتبار إسرائيل مشروعاً استيطانياً كولونياً يتولّد منه نظام أبارتهايد هو تقييم موضوعي (علمي إذا شئتم)، وهو يؤسس لسياسات منازة ضد الأبارتهايد في الوقت ذاته ... في حين أن تصويرها دولة ناتجة من حركة تحرر قومي أُقيمت في بلاد خالية من السكان، هو تقييم غير موضوعي، منهجياً ومن حيث الوقائع، ومنحازٌ أيضاً. والأمثلة على ذلك لا تُحصى من تصوير إسرائيل ضحية إلى اعتبار نظامها ديمقراطياً نموذجياً مع تجاهل طابعها الاحتلالي الاستيطاني.

أما **ثاني** اعتبار لتأسيس هذا المنتدى، فهو وجود فراغ مؤسسي على مستوى الشعب الفلسطيني عامةً. وهذا يطرح مسألة الحاجة إلى أطر تجمع فلسطينيين من أماكن وجودهم كافة. وثمة محاولات أخرى بالطبع لعقد تجمعات للفلسطينيين. ونحن لا ندّعي أصلاً أنّ المراكز البحثية يمكنها سدّ هذا الفراغ مؤسسياً، لكن يمكنها الإسهام، مثلاً، من خلال ملتقى دوري يتحاور فيه باحثون ليس بتقديم الدراسات فقط، وإنما أيضاً بالتشاور في الأروقة، وبالتواصل خلال العام ما بين انعقادٍ وآخر، ولا سيما إذا تُرك المجال مفتوحاً للمعنيين للتسجيل والحضور، بقدر ما تتوافر الإمكانيات لذلك، وهي محدودة بطبيعة الحال. الهدف هو إطلاق صيرورة عنوانها مدّ الجسور بين الباحثين الفلسطينيين من أماكن وجودهم كافة، وبينهم وبين باحثين وناشطين عرب وأجانب، بما يتجاوز وسائل التواصل الاجتماعي التي تنشر المعرفة والجهل وتستوي فيها الحقيقة مع الشائعة المغرصة، إلى الحوار العقلاني المنتظم والمسؤول. وهذه ديناميكية لا يمكن إلّا أن تكون إيجابية مقارنةً بالوضع الراهن.

و**ثالث** هذه الاعتبارات، وربما أهمها، ضرورة تضافر جهود الباحثين الفلسطينيين والعرب لمواجهة المحاولات المتواترة لتسلسل أفكار صهيونية إلى مقاربة عامة للناس لتاريخ فلسطين عموماً، وتاريخ الصراع على أرضها، وتشويه قيم التحرر ومقاومة الاستعمار في الثقافة العربية. يرافق دسّ قوالب التفكير هذه سياساتٌ تطبيع العلاقات مع إسرائيل من دون حل عادل للقضية الفلسطينية؛ ويندرج ضمن إعداد المتطلبات اللازمة لاستقبال هذه السياسات على مستوى الأخلاق العمومية والثقافة من خلال إسقاطها على التاريخ وتشويهه. يحدث هذا بعد أن حُدِفت قضية فلسطين من مناهج التدريس الأساسي والثانوي في غالبية الأقطار العربية، وأصبح تشويه الوعي في الإعلام وفي وسائل التواصل أكثر سهولة مما مضى، ولا سيما أن النشاط الإسرائيلي على المستويين الأخيرين لا يتوقف.

ليس المقصود بالتصدي لتحريف الخطاب العودة إلى خطاب بعض الأنظمة العربية قبل هزيمة عام 1967، ولا نفي الآخر، ولا احتكار دور الضحية على مستوى الإقليم بما يعمي الأبصار عن رؤية معاناة الآخرين، بل المقصود تثبيت السردية الفلسطينية بالوقائع وإثبات واقع الاحتلال الاستيطاني بالتحليل العقلاني، كأساس لتدعيم الموقف الأخلاقي الرافض له ولوقائع الأبارتهايد المتولد منه.

ليس من واجب الباحثين الردّ على هذا التشويه بالمزايدات واستدرار العواطف، بل بخطاب عقلاني وأخلاقي يمكن توجيهه إلى العرب واليهود والشرق والغرب، ولا تُخشى ترجمته إلى أيّ لغة.

نعرف أنّ قادة الدول في المنطقة العربية وفي فلسطين لن يقرؤوا الأوراق البحثية التي تقدّم في المؤتمرات، وهي لن تؤثر في صنع القرار، وعلى كل حال هي ليست معدّةً لذلك، وليس هذا هدف المنتدى. فالتأثير في صنع القرار يكون من داخل البردايم الذي يفكرون من داخله، وهو الحفاظ على السلطة، وربما، في أفضل الحالات، مصالح الدولة، كما يرون هم هذه المصالح. ويجري عادة بحسابات الربح والخسارة الناجمين عن التمسك بموقفٍ ما أو التخلي عنه. وليس هذا هو منطلق البحث العلمي في الشؤون الفلسطينية.

هذا بالنسبة إلى خلفية عقد المنتدى بالتعاون بين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.

فلسطين عربياً: الفعل السياسي الرسمي والرأي العام

احترتُ كثيراً فيما أُرغب في قوله لكم اليوم. وقد تبين لي حين شرعت في صياغة كلمتي أن التردد ناجم عن الإصرار على أن آتيكم بجديد كما في محاضرة أكاديمية تدعي الجِدَّة في طرح الأسئلة، إن لم يكن في تقديم الإجابات عنها. ولكن هذه الافتتاحية ليست ورقة بحثية، ولا يكمن التحدي أحياناً في قول الجديد، وإنما في الإصرار على ما يجب التمسك به؛ لأن نظام الاحتلال والاستيطان يريدنا أن نتعب من تكراره.

ولا أقصد بالطبع تكرار الشعارات السياسية على شكل كليشيهات ولو بقصد «شريف» وهو تثبيتها في الأذهان، بل أعني التمسك بالموقف والمبدأ في زمن محاولات طمسهما بذرائع الواقع والواقعية وغياب البدائل لما هو قائم. هذه الذرائع هي في الحقيقة الكليشيهات التي يجب التحرر منها. فليس الأمر واقعياً بهذا المعنى، ولا بدائل واقع الظلم السافر غائبة، بل هي حاضرة. وهي حاضرة تحديداً في وعي العازم على سدّ السبل أمام أي فعلٍ صانع للواقع ومحدثٍ للبدائل، ومغيباً لإرادته وأفعاله.

إنّ الذهنية التي تبرر الصمت على ما يجري في الأرض المحتلة، باعتبار تراجع قضية فلسطين على جدول الأعمال الرسمي العربي والدولي أمراً واقعاً، هي الذهنية التي تحوّل الأمر الواقع الذي تدعو إلى قبوله إلى الواقع بـ «ال» التعريف، وتعدّ البدائل الممكنة والواقعية، إذا توافرت الإرادة، أضغاث أحلام في الوقت ذاته. وهذا هو حالنا مع قضية فلسطين التي يصادف هذا العام الذكرى الخامسة والسبعين لظهورها على مسرح التاريخ مع نكبة عام 1948، حينما طردت غالبية الفلسطينيين من وطنهم، وأعلنت دولة يهودية على أرض فلسطين.

ولا أقصد بالتكرار تلك العبارات التي درجَ قادة الدول على ترديدها في بياناتهم، حتى بعد اجتماعاتهم الثنائية، عن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس، وعودة اللاجئين. تذكرون أنه، في مرحلة ما، كانت سلسلة العبارات الجازمة هذه تتوالى بعد اجتماعات القمم العربية، وحتى في الاجتماعات التي كانت تجري بين قادة عرب من دون حضور فلسطيني.

كانت هذه هي اللازمة الواجب ترديدها على مستوى الكلام بغض النظر عن الأفعال. وبعد أن عُيبت شروط تنفيذها، أو غاب السعي الفعلي لتوفير هذه الشروط، صارت جوفاء وأفرغت من مضمونها، وأصبحت مصدر سأم بحيث تُردّد ولا يُكترثُ بأمرها؛ تقال، ولكنها لا تُسمَع. ثم، لأسباب يمكن الإطالة في شرحها، لم تعد هذه العبارات تُذكر في اجتماعات قادة الدول العربية ودول العالم الثالث. وأصبحت تتكرر فقط في البيانات بعد الاجتماعات مع القيادة الفلسطينية ثم سقطت بعض عباراتها، مثل حق العودة للاجئين، حتى بعد هذا النوع من الاجتماعات أيضاً ما عدا في استثناءات محدودة.

إذا تأملنا جيداً، نجد أن العيب ليس في ترديد هذه اللازمة، بل في التخلي عنها فعلاً في غياب الإرادة لفعل ما يلزم لتطبيقها مع الاحتفاظ بها لفظاً. المقصود ليس التكرار في حد ذاته، بل السياقات التي دعت إليه وجعلت منه غطاءً بالياً للقصور. فلا التكرار لفظي فقط، ولا التخلي عنه مجرد تخلُّ عن شعارات، بل إنه يعكس تغييرات حقيقية نسميها عادةً تهمة الفلسطينية على جدول الأعمال العربي. والحقيقة أنه لا يوجد جدول أعمال عربي واحد على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، ولو وُجد فعلاً في القلوب والعقول - وليس فقط

في البيانات المصوغة على نحو يجنب الخوض في القضايا التي لا يعتزم أصحابها الالتزام بها - لكانت فلسطين على رأسه. لقد هُمت قضية فلسطين لأنه منذ تراجع الأقطاب العربية الرئيسة بعد حرب 1967 وسلسلة الأزمات التي بدأت بغزو الكويت ولم تنته بغزو العراق، وانحسار المقاربة القومية العربية تجاه فلسطين، أصبح لكل نظام عربي أجندة خاصة به في القضايا الإقليمية، وقد تلتقي مع أنظمة أخرى في محاور مؤقتة.

والتهميش يتجاوز عدم الاهتمام بالموضوع، بل يعني تحولاً فعلياً في المواقف. وثمة حالات أخرى تغيرت فيها المواقف، حتى لو لم تظهر المواقف الجديدة إلى العلن بعد على شكل تطبيعٍ سافر مع إسرائيل.

ما فائدة التكرار إذا تغيرت المواقف؟ لا فائدة حقيقية، ولكنه على الأقل يدلّ على اضطرار إلى مراعاة الرأي العام أو المزاج العام إذا شئتم. والتوقف عنه دليل على أنه لم تعد حاجة إلى مثل هذه المراعاة عند أصحابها الذين تشغل سياساتهم الرأي العام بقضايا أكثر أهمية بالنسبة إلى حياة الناس اليومية، ويحظرون التدخل بالسياسة عموماً، أو التعبير عن موقف من أي شأن عام. وهذا ليس دليلاً على تغير الرأي العام، فنحن نعرف من أبحاثنا، ومن مظاهر عديدة أخرى، رأيتم بعضها مؤخراً في مباريات كأس العالم هنا في قطر، أن الرأي العام العربي بشأن قضية فلسطين ثابت لم يتغير، وأن فلسطين حاضرة فيه مثلما أن الهوية العربية قائمة تتحدى جميع المحاولات لوضعها في حالة تناقض مع ما تكمله ولا تنافسه؛ أقصد الهويات المحلية والقطرية، وغيرها.

وعلى الرغم من هذا كله فحين أتحدث عن التمسك، إنما أقصد التأكيد على عدالة قضية فلسطين، وعلى أن النضال يجب أن يستمر من أجل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وليست لديّ أوهام أن هذا يكون بعقد المؤتمرات الأكاديمية وتقديم الأوراق البحثية التي باتت تنشر حتى في الدوريات الأكاديمية الغربية، فهذه أهمية أخرى سبق أن أشرت إليها في بداية كلامي، وإنما بالفعل السياسي ضد نظام الاحتلال الاستيطاني ونظام الأبارتهايد في فلسطين.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة عدد الحكومات العربية المتخلفة عن قضية فلسطين، ليس بسبب فلسطين ذاتها، وإنما بسبب تطوير مصالح مشتركة مع النظام الإسرائيلي، وذلك بقدر ما تتوسع الفجوة بينها وبين الرأي العام العربي. وأقصد بالمصالح المشتركة تلك القائمة على مستوى الرغبة في إنشاء لوبي مشترك مع إسرائيل في الغرب، وتحديدًا في الولايات المتحدة للتأثير في سياستها الشرق أوسطية، وعلى مستوى «الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة» ضد احتمالات التغيير، وضد التأثير في مسائل مثل حقوق الإنسان، وغيرها. والجديد أن التحالف مع إسرائيل يقرب أركانها من اعتبار النضال الفلسطيني ضد الاحتلال أحد التهديدات للأمن والاستقرار في المنطقة. هذا هو المعنى الحقيقي للتعامل مع قضية فلسطين كأنها عبء.

إن من دفعوا ثمنًا من أجل فلسطين لا يعتبرونها عبئًا، بل هم الأقل شكوى على الرغم من الخيبات، وهم الأشد حرصًا على فلسطين.

ولا يجوز إغفال تبرير التحالف مع إسرائيل بالتهديدات الإقليمية، فهذا ما يجاهر به. والحقيقة أن قوى إقليمية تقدم المبررات بجمعها بين التدخل في سيادة الدول العربية والدعم العلني لقوى مسلحة داخلها (وليس هذا تجنيًا بل هذه استراتيجيتها المعلنة جهارًا)، وبين دعم المقاومة الفلسطينية والتشديد على مركزية قضية فلسطين. هناك من يشدد على قضية فلسطين لكي ينزع الشرعية عن إثارة أي قضايا أخرى بوصفها

انحرافاً عن القضية المركزية. وهذا غير التشديد على مركزية قضية فلسطين بوصفها آخر قضية استعمارية، ولأن إملاءات سياسية واقتصادية وثقافية لا حصر لها تفرض على العرب جميعاً بموجب حاجات الاستعمار الاستيطاني إلى فلسطين، ولأنها باتت مكوّناً في بؤرة الهوية العربية يتحدى واقع التجزئة. ومن ناحية أخرى، يبقى لوم القوى الإقليمية ناقصاً إذا لم نذكر أن الأنظمة العربية التي تتخلّى عن قضية فلسطين تقدم التبريرات لقوى إقليمية أخرى لملء الفراغ الحاصل، كما أن المقاومة الفلسطينية بحاجة في النهاية إلى من يدعمها.

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

يتزامن نشوء هذا الوضع الإقليمي مع أزمة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، إذ كانت منظمة التحرير الفلسطينية بمكانتها العربية والدولية تشكّل عائقاً رئيساً أمام حصول مثل هذا التدهور إقليمياً. وتجلّت هذه الأزمة في أمرين مترابطين: **أولهما** التخلي عن إطار حركة التحرر وأهدافها ومؤسساتها وخطابها منذ منتصف التسعينيات، وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية، مقابل الاعتراف الإسرائيلي وبدء عملية سلام لا تجري بناءً على قواعد ومبادئ، وليس لها أهداف متفق عليها؛ وما تمخض عن ذلك من تحويل قضية فلسطين إلى خلاف بين طرفين يخوضان مفاوضات بإشراف أميركي، ومن ثم تحييد أيّ تضامن نضالي شعبي دولي مع قضية فلسطين بوصفه متطوّلاً على اللعبة الأساسية من خارجها. وقد تمر المفاوضات، أو ما يسمى عملية السلام، بأزمات، ولكنها تبقى اللعبة الوحيدة التي تتمسك بها القيادة الفلسطينية الراضية لأي استراتيجية أخرى. وكما تعلمون، نشأت فئات اجتماعية اقتصادية مرتبطة بهذه الصيرورة التي أنجبت بنية اجتماعية اقتصادية في فلسطين، لا يمكن تجاهلها أو التصرف كأنها غير قائمة، وسبق أن تكلمنا عليها كثيراً في سياقاتٍ مختلفة. أقول هذا مع الاحترام والتقدير للمحاولات الشجاعة، للتخلّص من هذا الفخ، قام بها من أدركوا ذلك متأخراً.

لقد ألغت إسرائيل عملياً ما تبقى من اتفاقيات أوسلو، لناحية استكمال الانسحاب والتفاوض على قضايا ما سُمّي في حينه الحلّ الدائم (إذا كان هناك من يذكر هذه المصطلحات)، وهي تخطط حالياً لضمّ المنطقة «ج» عملياً، وحصر الحكم الذاتي في المنطقتين «أ» و«ب» المأهولتين بالسكان بكثافة. وسبق أن توقعنا مثل هذا السلوك الإسرائيلي المستمر منذ عام 48، والقائم على مبدأ ضمّ أكبر قدرٍ من الأرض بأقل عدد من السكان.

وقدّم تحلّل إسرائيل من التزاماتها، حتى المرحلة، ونسفها عملية التفاوض برمّتها، وتكثيفها الاستيطان على نحو يقوّض أسس أي دولة فلسطينية ممكنة، بما في ذلك تجريدتها من عاصمتها، فرصة تلو الأخرى للسلطة الفلسطينية للتحوّل من طرفٍ في مفاوضات وهمية، عبثية، إلى مؤسسات تدير مجتمع تحت الاحتلال، أو تحت الحصار، وتخضع سياسياً لهيئةٍ عليها تجمع الشعب الفلسطيني، وهي منظمة التحرير الفلسطينية التي لا بد من أن يعاد بناؤها بعد عقد مؤتمر وطني فلسطيني جديد بأجيال وطاقات جديدة. فهي التي لا تزال تحظى بالشرعية الدولية، وهي التي تمثل الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة. وما زالت السلطة مترددة في تأزيم الأوضاع من طرفها على الرغم من تلويحها المتكرر بهذا الخيار، مع أن سياسات إسرائيل صدامية وتأزيمية على مستوى الاستيطان والممارسات الاحتلالية الأخرى، وحتى على مستوى الصدام مع السلطة ذاتها. وأعتقد أن الشعب الفلسطيني كلّه يأمل أن يكون الإعلان الأخير بوقف التنسيق الأمني خاتمة هذا التردد.

وثانيهما هو الانشقاق السياسي - الجغرافي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة في عام 1967، وهو لا يقل خطورةً، في رأبي، عن اتفاقيات أوسلو ذاتها، وإن كان من نتائجها. ففيما عدا أثره الهائل فلسطينياً، فإن أثره السياسي في الساحات الدولية والإقليمية ذات الشأن بالنسبة إلى قضية فلسطين كان، ولا يزال، مدقراً. ويزيده كارثيةً قَصْرُ نظر أولئك الذين بات جَلُّ طاقتهم يوجّه إلى الصراع على سلطة من دون دولة، ومن دون سيادة.

لقد نشأ جيل فلسطيني كان في العقد الأول من عمره عندما وقع الانقسام، ولم يعاصر فاعلية منظمة التحرير ومؤسساتها، وقد تشكّل وعيّه بوجود سلطين واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة؛ وسائر الشعب الفلسطيني يتابع أخبارهما. ويناضل منه أفراد وجماعات ويقدمون التضحيات في غياب مشروع وطني فلسطيني واحد، حتى لو كرر بعضهم لازمة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين؛ لأنه في حاجة إلى برنامجٍ ما، مع معرفته بالتناقض بين حل الدولتين وممارسة العودة. ولكن ما ضرر التناقض ما دامت العبارات محض لازمة وليست مشروعاً سياسياً فعلاً.

في هذه الأثناء توطّد إسرائيل البنية الاستيطانية للاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس، ويتواصل نوع جديد من التطبيع المجاني مع إسرائيل (يتجاوز التطبيع إلى التحالف) كأن قضية فلسطين غير موجودة، وتُقدّم إسرائيل ضمن المحاور الإقليمية والخلافات العربية، ويعتقد البعض أن العلاقة معها رصيدٌ له، ليس فقط في الولايات المتحدة، بل أيضاً في سياق الصراعات العربية والإقليمية. والأهم من هذا أنها جميعاً تعي جيداً أن التطبيع المجاني زاد من صلافة إسرائيل وتعنتّها، وأن اليمين الإسرائيلي يستنتج من ذلك أمرين أساسيين يؤكّدان فرضياته التي يبوح بها يومياً للرأي العام الإسرائيلي: أولهما، أن الدول العربية غير معنية بقضية فلسطين، والسلام ممكن من دون حلّها. وثانيهما، أنه إذا صمدت إسرائيل مدة كافية في فرض الأمر الواقع، فإن العرب لا يلبثون أن يستسلموا للغة القوة، وأنه لن يحصل شيء إذا كثفت إسرائيل الاستيطان. هذا المزاج هو في صلب نجاحات اليمين المتطرف الانتخابية في ظل التطبيع.

والقيادات الفلسطينية، المنشغلة في مقاومة محاولة إسرائيل المنهجية لتحويلها إلى رهينة، غير قادرة على الرّد ولا حتى استثمار تضحيات شعبها الذي يواصل تقديم ضحايا وشهداء في النضال ضد إقامة هذه المستوطنة أو تلك، وفي مواجهة هذا الاقتحام أو ذاك للقرى أو المدن الفلسطينية، وفي الدفاع عن الحرم القدسي الشريف وعن عروبة القدس.

وفي هذه الأثناء أيضاً، نشهدُ نتائج تحولٍ تدريجي للرأي العام الأميركي على نحوٍ خاصّ، وبين الشباب على نحوٍ أخصّ، نحو حساسية أكثر تجاه الجوانب الأخلاقية فيما يتعلق بمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ولا-أخلاقية نظام الأبارتهايد الذي تتّضح معالمه. وفي الوقت نفسه، تقود ديناميكية العلاقة بين الأيديولوجية الصهيونية الرسمية وواقع الاحتلال إلى زيادة قوة اليمين الصهيوني الديني وتغلغله في مفاصل الدولة؛ ما يوّلّد نفوراً لدى حلفاء إسرائيل في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. لن أفصّل في هذا الموضوع، فسبق أن تطرقت إلى الشرح الديني العلماني في إسرائيل، وإلى صراع اليمين الشعبوي (الديني والعلماني) الإسرائيلي ضد مؤسسة القضاء، وأكتفي هنا بالإشارة إلى تفاقمه الحادّ واحتمال أن يُحدّث شرخاً على مستوى الجاليات اليهودية خارج إسرائيل ولا سيما في الولايات المتحدة، مع الاستدراك اللازم أن توقع انهيار إسرائيل بتناقضاتها الداخلية هو تفكير قائم على الأوهام والأمنيات.

عودة إلى سؤال: ما العمل؟

الوجود المتواصل للشعب الفلسطيني في فلسطين وخارجها وحفاظه على هويته الوطنية، والاستعداد غير المحدود للتضحية في مقاومة الاحتلال، والصدام المتواصل مع الاحتلال في الضفة الغربية (وهو انتفاضة في ظل الظروف الجديدة)، والرأي العام العربي المتضامن مع فلسطين، والتحولت في الرأي العام الغربي، والصعود الحتمي للصهيونية الدينية واكتساحها فئات أوسع وأوسع في المجتمع الإسرائيلي، كلُّها عوامل يُفترَض أن تُستغلَّ في الصراع ضد نظام الاحتلال في إسرائيل. لكن هذا يتطلب وجود مؤسسة فلسطينية جامعة لهذا الشعب، مؤسسة تضع استراتيجيات نضالية في المواجهة مع هذا النظام الاستيطاني. يستحيل دون ذلك النجاح في مواجهة هذا النظام، ولا يمكن، أُكْرَر، لا يمكن، القيام بذلك في ظلِّ الشرخ الفلسطيني القائم، الذي كما قلتُ أحمّله مسؤوليةً لا تقلُّ عن مسؤولية كارثة أوسلو، وفي ظل وجود سلطاتٍ فلسطينية تُرتَّب أولوياتها المحلية والإقليمية والدولية بموجب قضايا متعلقة بالسلطة ذاتها ومسؤولياتها الحياتية تجاه الناس الواقعيين في نطاق سلطتها (وهو أمر طبيعي ومتوقَّع ولا أدعو للتخلي عنه)، ولكنها لا تتصرف بموجب استراتيجية وطنية شاملة، وهذا فرق مهمٌّ بين سلطة تحت الاحتلال أو تحت الحصار، وبين حركة تحرر وطني جامعة.

إعادة بناء منظمة التحرير ممكنة، ولكن ليس على أساس محاصرة فصائلية تشلّها، بل على أسس وطنية ديمقراطية تأخذ في الاعتبار الفصائل والأحزاب وقطاعات أخرى في الشعب الفلسطيني غير الفصائل؛ كما لا يجوز أن تكون إعادة بناء منظمة التحرير مهزَّباً من الوحدة على مستوى السلطة على الأقل في حكومة وحدة وطنية كحد أدنى.

لا يمكن خوض معركة مثل معركة الشعب الفلسطيني المعقّدة من دون استراتيجية وطنية شاملة تسعى إلى هدف موحد. الحلول تكون بالتفاوض، ولا يوجد حالياً أطر تفاوضية يمكن أن تُفرز حلاً عادلاً، أو عادلة نسبياً في ظل موازين القوى الحالية. والممكن هو النضال على جميع الجبهات من أجل تحقيق العدالة. من ناحية أخرى، فإن مواصلة الاكتفاء بمعارضة المفاوضات وغير المفاوضات وأطر السلطة، سواء أكانت في الضفة الغربية أم في غزة، تُطلق ديناميكية مزيدة لا ضابط لها لناحية التأكيد اللفظي على رمزية قضية فلسطين وقدسيته، والموقف السلبي من نضالات الشعوب الأخرى وكأنها تنافس الفلسطينيين على تصدر نشرات الأخبار، والتسابق مع شعوب عربية أخرى في مضمار الأكثر مظلومية، والتخوينات المتبادلة، والشعبوية المعادية للسياسة والسياسيين، واحتكار الوطنية لدى المبادرات القاعدية الإيجابية جداً في حدِّ ذاتها ويجب تشجيعها ودعمها ولكنها، كما قلتُ، معرضة لخطر أن تصبح أسيرة ديناميكية سلبية في غياب إطار جامع لحركة تحرر وطنية فلسطينية تمتلك استراتيجية وطنية مسؤولة وتتبنى خطاباً ديمقراطياً جامعاً موجّهاً إلى الإسرائيليين أيضاً.

يصغر البعض أحياناً قضية فلسطين لتصبح على مقياس تطلعاتهم اليومية ومطالبهم المعيشية، أو الصراعات المحلية التي تورطوا فيها، ولا يمكنهم الخروج منها للنظر بعُدسة أوسع هي تحرر الشعب الفلسطيني وتحرير المنطقة العربية من آخر قضية استعمارية. ويكبرها البعض لتصبح أكبر من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فيقوم بتصميمها بحيث يسهل استخدامها ضد الشعب الفلسطيني ومصالحه ضد الشعوب العربية.

لا شك في أنّ قضية فلسطين أكبر من الضفة الغربية وحدها، وغزة وحدها، وعرب 48 وحدهم، واللاجئين وحدهم. ومن المهم تذكّر ذلك، ولكنها ليست أكبر من الشعب الفلسطيني، ولا هي متناقضة مع هموم الناس الحياتية اليومية. ولا بد من أن يحملها إطار يمثل الشعب الفلسطيني كلّ. ومن ناحية أخرى، فإنّ تشابكها مع المسألة العربية على المستوى الإقليمي (استخدام قضية فلسطين عربياً من جهة، والتخلي عنها في خدمة أجندات داخلية وصفقات خارجية، من جهة أخرى) ومع المسألة اليهودية على المستوى العالمي (تمثيل إسرائيل للمسألة اليهودية عالمياً واحتكار دور الضحية، واللوبيات الصهيونية على أنواعها)، يجعلها كبيرة إلى درجة تصعب السيطرة عليها لصالح الشعب. ويمكن تحويل هذا التشابك من مصدر ضعف إلى مصدر قوة فقط بوجود قوة فلسطينية منظمّة فاعلة على المستويين. فمن دونها يخضع نضال الشعب الفلسطيني لتعقيداتهما: عربياً، على مستوى بناء محاور إقليمية على حسابها، أو على مستوى استخدامها لتبقى قضية عائمة فوق مصالح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ودولياً بغياب عنوانٍ قادر على تجنيد التضامن على المستويين الشعبي والرسمي والاستفادة منه. في غياب مثل هذا العنوان، تتراجع هيبة القضية الوطنية الفلسطينية، مثلما يُغيب طابعها الإنساني، ويُتاح المجال لتجريم مقاطعة إسرائيل ولخلط العداء للصهيونية بالعداء للسامية زوراً وبهتاناً، قو وغيرها من الظواهر. من هنا نبدأ في رأيي.